الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع

الدكتور: لخضر مداح أستاذ محاضر "ب"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجلفة –

ملخص :

تهدف هذه المقالة إلى توضيح الدور الحقيقي للجامعة في الوقت الراهن، فهناك من ينظر للجامعة اليوم على أنَّها مدرسة للتعليم العالي يمارس فيها التعليم بواسطة التلقين ما يجعلها تفرز إطارات ضعيفة غير قادرة على إجراء أي تغيير جذري في البنية التحتية للمجتمع إذا بقيت متقوقعة في حرمها بعيدة عن متطلبات مجتمعها، ما يجعلها غير قادرة على أداء دورها الأساسي ألاَّ وهو خلق منتج جامعي (طالب متخرج) دوافعه نابعة من تقبله للتغيير، يكون مؤثراً على كفاءة وفاعلية من يتعامل معهم، محفزاً ودافعاً نحو جودة ما يعمل، محققاً للتكامل ومعززاً للإبداع والابتكار وصولاً إلى التميز في الأداء العملي والرقي المجتمعي.

ونظراً لذلك حاولنا في بحثنا هذا توضيح مفهوم الجامعة ومفهوم التعليم العالي الجامعي، إضافة إلى مبادئ ووظائف الجامعة في بلادنا مع حتمية مواكبة الجامعة لعصر المعرفة باعتبارها منظومة لاكتساب المعرفة، مع التركيز على الاستثمار في التعليم العالي كمدخل لخلق مجتمع المعرفة وإظهار دور الجامعات في ترقية وتطوير المجتمات مع إبراز ما يجب على الجامعات لخدمة المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التعليم الجامعي، المعرفة، المجتمع.

Abstract:

This article aims to clarify the true role of the university at the moment, There are those who look to the University today as a school of higher learning where education is practiced by Indoctrination, What makes it secrete weak frames are not able to make any radical change in the infrastructure of the community If Stayed encrusted in the campus far from the requirements of her society, What makes it unable to perform its primary role namely the creation of a university product (university graduate) him motivations stems from the acceptance his of change, be influential on the efficiency and effectiveness from dealing with them, Catalyst and motivation to the quality of work his, Achieving integration and enhanced creativity, innovation to access to excellence in the practical performance and societal progress.

In view of this we have tried in our research this explain the concept of university and the concept of the Higher Education, In addition to principles and functions the university in our country with the inevitability keep pace of the university the era of knowledge as a system to gain knowledge, With a focus on investment in higher education as an entry point to create a knowledge society And demonstrate the role of universities in progress and Develop Communities With Show what should at the universities to serve communities.

Keywords: University, University Education, The Knowledge, The Community.

- **مقدمة البحث:**

للجامعة دور إيجابي في التغيير لا يتحقق دون التفاعل بينها وبين مجتمعها، فالجامعة في مجتمع اليوم تعتبر أحد الدعائم الأساسية في التنمية المحلية ومركز إشعاع علمي وفكري، بل عصب الأمة الحيوي أبهرتنا إنجازاتها لدى الدول الغربية نظراً لمستويات التنمية المجتمعية التي حققتها لها، وأصبحت مصدر تموين هام لتنمية المجتمع وتغذيته بقياداته وإطاراته الفكرية على مختلف المستويات، حيث يتم اللجوء إليها لحل أصعب المشكلات التي تعترض طريق الحكومات والمؤسسات. غير أن جامعاتنا العربية اليوم لازالت لم تلامس طموحاتنا بالشكل الذي نطمح إليه.

هذه الجامعة التي نستشعر بها أهمية التغيير نحو الأفضل والإسراع في مواكبة المستجدات وتوجيه التغيير وفقاً لمرتكزاتنا الدينية والاجتماعية مما يجمع بين الأصالة والمعاصرة (المواكبة)، فهي المؤثر المباشر لتعزيز التغيير وتحقيق الأهداف، لذلك نحن بحاجة إلى منتج جامعي (طالب متخرج) دوافعه نابعة من تقبله للتغيير، مؤثراً على كفاءة وفاعلية من يتعامل معهم، محفزاً ودافعاً نحو تجويد ما يعمل، محققاً للتكامل ومعززاً للإبداع والابتكار وصولاً إلى التميز في الأداء العملي والرقي المجتمعي، هذا ما تسعى إليه جامعة كل دولة آملة في نشر المعرفة طامحة في مستقبلٍ زاهر ومجتمعٍ راقٍ ومتطور، يدعى بالمجتمع المعرفي فيه يتم تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي (أغلى رأس مال) وتوظيفه في إنتاج معارف جديدة، وعملية التحويل هذه لا تتم إلاَّ في محيط أو حاضنة أو منظومة اكتساب المعرفة، هذه المنظومة التي تعتبر مركبة ومعقدة وتختلف باختلاف المجتمع الذي تتواجد فيه كونها محل حرية المجتمع في التمسك بحقه وخصوصياته المجتمعية: التاريخية، الثقافية، السياسية وحتى الاقتصادية.

وفي خضم هذا الطرح يلوح بنا الفكر إلى ضرورة المعرفة الجيدة بالأهمية القصوى بمنظومة اكتساب المعرفة هذه ألاّ وهي الجامعة كونها صاحبة العلاقة المباشرة مع المجتمع وملبية احتياجاته والمنظومة القائمة على أساس خدمته لضمان الرقي والنمو والتطور في شتى مجالاته، نعالج ضمن بحثنا هذا إشكالية **أهمية الجامعات في نشر المعرفة مما يضمن ترقية وخدمة المجتمعات.**

وتتم هذه المعالجة بالتطرق إلى مجموعة من النقاط الضرورية التي تمس دور الجامعة في ذلك، وهذا يتضح من خلال خطة البحث والتي تأتي على النحو التالي:

1. **تحديد مفهوم الجامعة والتعليم الجامعي.**
2. **مبادئ ووظائف الجامعة الجزائرية.**
3. **الجامعة كمنظومة لاكتساب للمعرفة.**
4. **حتمية مواكبة الجامعة لعصر المعرفة.**
5. **الاستثمار في التعليم العالي مدخل لمجتمع المعرفة.**
6. **دور الجامعة في ترقية وتطوير المجتمع.**

7. ما يجب على الجامعات لخدمة المجتمعات.

1. تحديد مفهوم الجامعة والتعليم الجامعي:

✓ مفهوم الجامعة:

لقد حاول الفلاسفة والكتاب والباحثين على حد سواء وضع مفهوم للجامعة، ولكن كباقي الكثير من المصطلحات لم يستطع أحدهم إعطاء تعريف شامل ودقيق لها، فكلمة الجامعة في اللغة العربية مشتقة من اسم "جمع" من التجمع والتجميع، أما كلمة الجامعة باللغة الإنجليزية فهي "university" مأخوذة من الكلمة "universitas" وتعني الإتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، ونلاحظ أن كلمة جامعة بالعربية هي ترجمة دقيقة عن الكلمة باللغة الإنجليزية لأن من مدلولاتها أنها مؤسسة "جامعة" للعلوم والمعارف بشتى أنواعها وتخصصاتها الأساسية والفرعية.

ومع ذلك فإنَّ الجميع يتفقون على حقيقة الجامعة كونها مورد ثمين وأنها الثورة الحقيقية بالنسبة للأفراد والشعوب، وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة للأفراد وإنما أيضاً للمؤسسات والحكومات، كون الجامعة تشبه الكائن الحي إلى حد كبير في تفاعلاتها مع عالمها الخارجي، فهي تسعى إلى الحصول على القوة من خلال تجميع المعرفة بأشكالها ونشرها وتوزيعها بين رأس المال البشري فيها وهي بذلك تحقق القوة الحقيقية.

كما تعتبر الجامعة آخر المنظومات التعليمية في حياة الأفراد، "والتي يتوقف أدائها لوظيفتها على مجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بالهياكل، وبعضها الآخر يتمثل في التنظيمات التي تسود فيها وتحكمها، بالإضافة إلى البرامج التي تقدمها والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه"[1]. فالحقيقة أن الجامعة لا تعيش في فراغ ولا يمكن أن تنتعش إلا إذا كيفت نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات المجتمع، وقد تهمش ويستغنى عنها إذ ما هي عجزت عن تحقيق هذا التكيف، فالجامعة تزدهر وتتطور كلما نجحت في أن تكون مركزا نشطا للإبداع العلمي والثقافي، والذي يدخل في إطار تقدم المجتمع ورقيه.

كما تعد كذلك مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية، إذ تمثل صورة من صور المنظمات المعقدة التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي والمجتمعي، وبخاصة ما ينطوي عليه ذالك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع[2].

1 - محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989، ص 177.

2 - محمود سعود، فطان سرحان، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي**، الأردن: وزارة الثقافة الأردنية، سنة 1994، ص 69.

والجدير بالملاحظة اليوم، أن الجامعة تعد تعبيرا عن روح العصر وتعكس ما توصلت إليه البشرية من فكر وعمل عبر تاريخ طويل من الإبداع والتراكمات المعرفية والحضارية والإنسانية، ولا شك أن ميلاد العلوم الحديثة في بداية القرن العشرين وكذلك ظهور الصناعات الكبيرة، والتطور السريع الذي شهدته مختلف التقنيات، كان له انعكاسات كبيرة على الجامعة، وأصبح من الصعب بل من المستحيل الفصل بين العلم والتقنية، حيث باتا يمثلان وجهين لعملة واحدة، مجال الاهتمام فيها ومجال تحقيقها الجامعة.

والمشرع الجزائري، إيمانا منه بالأهمية البالغة للجامعة اعتبرها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم العلم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد مجانا[1]، ولذلك فقد وضعها تحت وصاية الدولة خدمة للأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها.

- ✓ **مفهوم التعليم الجامعي:**

يقصد بالتعليم الجامعي كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء أكانت جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أكاديميات أو غير ذلك من المؤسسات العاملة في هذا الحقل، في مستويات تعليمية تعقب التعليم الثانوي ويتم الحصول في أغلب الأحوال على شهاداتها العامة.

يعدُّ التعليم الجامعي أكثر ارتباطاً بحاجات المجتمع، فهو مصدر العمالة التي تشكل الحلقة الأساسية في الإنتاج أي مصدر العمالة المتخصصة والمؤهلة، فهو إذاً كل نمط تعليمي يقوم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم الجامعي، وهو الذي يقوم بقاعدة عريضة من المعارف لتوفير النظرة الشاملة وتزويد المتعلم بالمعرفة التي تجعله ذا كفاءة عالية يصلح لمقولة الشخص المناسب في المكان المناسب.

إنَّ التعليم الجامعي نمط تعليمي يشمل جوانب عديدة بالنظر إلى الغموض الذي يشوب مفهومه، ولقد حاول العديد من الباحثين ضبط معانيه وفقاً لمجموعة من التحديدات التي نلخصها في التعريف التالي: "التعليم الجامعي يدل على إحداث تغيير إرادي في سلوك الراشدين، فهو عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني، كما أنه عبارة عن نتاج هذه العمليات، ويسعى إلى البناء وإلى تحليل المرافق البيداغوجية وإلى توضيح المكاسب المعرفية وامتلاك المهارات والكفاءات البيداغوجية المختلفة بقدر الإمكان، فهو وسيلة لإعداد هذه الكفاءات والتي تكون مؤهلة للعمل الناتج والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني"[2].

نستخلص من هذه التحديدات أنَّ التعليم الجامعي هو الذي يمدُّ كل القطاعات بالإطارات المطلوبة وبالتالي إمداد العنصر البشري للعملية الإنتاجية، فإذاً لابد من تطوير أداء الجامعات ليساير التطورات

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 1983/09/24.

2 -Morineau Manager, **la construction des objectifs innovation dans la formation des enseignants mediaformation**, collectif, France, Paris, Année 1985, p 51.

التكنولوجية المتلاحقة فيكون العون القوي لكل القطاعات ويساعد الحكومات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه شعوبها واتجاه رخاء وتقدم المجتمع بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، والإهتمام بجودة العنصر البشري النابع من العملية التعليمية يساعد على تحويل المجتمع من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج قادر على إنتاج ما يحتاج إليه، حتى يصبح مكتفي ذاتياً وينافس عالمياً.

2. مبادئ ووظائف الجامعة الجزائرية:

✓ مبادئ الجامعة الجزائرية:

للمجتمع الجزائري خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، ويمكننا معرفة هذه الخصوصية من خلال ما تتبعه وتنتهجه المؤسسات القائمة في هذا المجتمع باعتبار أنها منبثقة من فلسفة معينة وتتبنى اتجاه معين وتسعى لتحقيق أهداف معينة، والجامعة هي إحدى هذه المؤسسات التي تبنت منهجاً واتبعت طريقاً تنظيمياً محدداً سعياً منها لترسيخ معالم الشخصية الوطنية الجزائرية وذلك من خلال تفاعلها مع مقومات وخصوصيات المجتمع، والتغييرات المتتالية التي حدثت في الآونة الأخيرة من تنظيم بيداغوجي وتغير في البرامج تتبعاً للدول الغربية دون دراسة قبلية، ما هي إلاَّ تعبيراً عن مسايرة للحياة المتجددة والمتغيرة باستمرار ولكن في ظل المحافظة على الثوابت الوطنية، ومن أهم المبادئ الأساسية التي تميز بها نظام التعليم العالي الجزائري ما يلي:

أ- ديمقراطية التعليم العالي:

ويقصد بديمقراطية التعليم العالي ما يلي[1]:

- توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا، ويرغب في مواصلة دراسته في إحدى الجامعات.
- إتباع سياسة التوازن الجهوي في إقامة هياكل التعليم الجامعي عبر كل أنحاء الوطن، وهذا لإتاحة فرصة التعليم العالي لكل أبناء الجزائر.
- تقديم المنح الدراسية، وتوفير المطاعم والإقامات الجامعية لأبناء الفئات المحرومة والقاطنين في الأماكن البعيدة عن الجامعة، حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية مثل زملائهم.

وقد ميَّزت ديمقراطية التعليم السياسة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فخلال سنة 1954م كان يلتحق بالجامعة طالب جزائري واحد من بين 15342 مواطناً. وفي سنة 2002م وصلت هذه النسبة إلى قرابة طالب جزائري واحد لكل 50 مواطناً[2].

ولم تقتصر ديمقراطية التعليم التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية على الذكور فقط، بل شملت الجنسين، حيث بذلت الدولة جهداً كبيراً كي يستفيد الإناث أيضاً من هذه

1 - رابح تركي، **أصول التربية والتعليم في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 1990، ص 158.
2 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، من سنة 1962 إلى سنة 2002، ص 9.

الديمقراطية التعليمية، وذلك من خلال سياسة التوازن الجهوي التي مكَّنت من إقامة مؤسسات جامعية في الولايات النائية من الوطن، وهذا ما شجَّع الإناث على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لمواصلة الدراسة الجامعية.

ب– جزأرة إطارات التعليم العالي:

ويقصد بها الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، وهذا قصد جعل التعليم العالي جزائرياً في محتواه وأساليبه وأهدافه تماشياً وواقع البلاد، وعموماً تكون جزأرة التعليم العالي وفقاً لما يلي[1]:

- إعطاء الصبغة الجزائرية لنظام التعليم العالي ومنهاجه، والبعد قدر الإمكان عن الاستعانة بالخارج، إلاَّ فيما تقتضيه الضرورة؛
- جزأرة أساتذة وإطارات التعليم العالي بصورة تدريجية، والاعتماد على الكفاءات الجزائرية شيئاً فشيئاً؛
- وضع إستراتيجية التعليم العالي وفقاً لواقع البلاد وتطلعاتها المستقبلية بغرض تحقيق التنمية المحلية.

ولهذا فمنذ الاستقلال كانت جزأرة المنظومة التربوية عامة والتعليم العالي خاصة الشغل الشاغل للدولة الجزائرية، وتجسَّدت من خلال تكييف مقرَّرات وبرامج التعليم مع مقوِّمات الشخصية الوطنية، واحتياجات البلاد من الإطارات لأجل التنمية، كما تجسَّدت أيضاً من خلال التحاق عدد كبير من الكفاءات الجزائرية المتخرجة بعد الاستقلال بالتعليم، لاستخلاف الأساتذة الأجانب.

ففي الدخول الجامعي (1962– 1963م)كان يوجد 82 أستاذاً جزائرياً– أغلبهم معيدون– من بين 298 أستاذاً في التعليم العالي، وفي سنة 1987م تمَّـَت الجزأرة الكلية لسلك الأساتذة المعيدين والمساعدين، وفي 1988م تمَّـَت جزأرة كافة أسلاك المدرسين في العلوم الطبية، أما في العلوم الاجتماعية فقد تمَ ذلك في سنة 1989م، وخلال العشرية 1990– 2000م تمّت جزأرة علوم البيولوجيا، العلوم الدقيقة والتكنولوجيا[2].

ج– التعريب في التعليم العالي:

يأتي التعريب في مقدمة المبادئ التي قامت عليها الجامعة الجزائرية، ويقصد به هنا الاستعمال الواسع والاستخدام الكبير لها وذلك في جميع مراحل التعليم العام بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وهذا لأنه يحقق أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية، وهو تعبير عن حرية واستقلال الشعب الجزائري، ولقد قامت عملية التعريب على مجموعة من الأسس هي:

1 - رابح تركي، **أصول التربية والتعليم في الجزائر**، مرجع سابق الذكر، ص 159.
2 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مرجع سابق الذكر، ص 10.

- تشكل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية المكونة لشخصيتنا وتاريخنا وثقافتنا، وينبغي أن تكون لغة حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي لغة التربية والتعليم في بلادنا؛
- إنَّ اللغة العربية هي لغة أمتنا، وبالتالي هي أساس تواصلنا وارتباطنا معها، وهي أساس ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا المشترك؛
- إنَّ توحيد التعليم باللغة العربية هو توحيد مختلف الأطوار التعليمية، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وحتى التكوين المهني.

وكان إدخال اللغة العربية في المنظومة التعليمية مطلباً ثابتاً للشعب الجزائري، وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإدخالها بصفة تدريجية في طور التعليم العالي، وهذا رغم العجز الكبير الذي كان يعانيه التعليم العالي فيما يخص الأساتذة المتحكمين في اللغة العربية، ولهذا تعيَّن تكوينهم بالاعتماد على أساتذة من مختلف الدول العربية، وإعادة رسكلتهم في مراكز التعليم المكثف للغات التي أنشئت في مؤسسات التعليم العالي.

ففي السنوات الأولى من الاستقلال، مسَّ التعريب معهد الدراسات الإسلامية التابع لجامعة الجزائر وفرع اللغة العربية الذي التحقت به أعداد كبيرة من الطلبة، ثم انتقل التعريب تدريجياً إلى تخصصات أخرى، فإلى جانب التخصصات التي كانت تُدرَّس بالفرنسية أنشأت تخصصات مُعرَّبة، كالصحافة خلال سنة 1965م، الفلسفة، التاريخ والحقوق إبتداءاً من سنة 1969م.

وقد شهدت عملية التعريب انتشاراً سريعاً في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية انطلاقاً من الدخول الجامعي لسنة 1989م، واستمرت وتيرة التعريب في التزايد بصيغ متفاوتة حسب التخصصات المدرسة، إلى أن عُرِّبت العلوم الاجتماعية والإنسانية تعريباً تاماً خلال الموسم الجامعي "1997/1996م"[1]، أما العلوم التكنولوجية والطبية والعلوم الدقيقة فمازالت إلى يومنا هذا لم تعرَّب، ويعود هذا لصعوبة تعريبها من جهة، ولسرعة تطورها من جهة أخرى مما يصعب على الجامعة الجزائرية مواكبة هذا التطور السريع.

د– التوجه العلمي والتقني في التعليم العالي:

بما أنَّ الدولة الجزائرية انتهجت بعد الاستقلال سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع، تحويل التكنولوجيا وتأميم الموارد الطبيعية، فقد كان لزاماً عليها إتباع خيار التوجه العلمي والتقني في سياسة التعليم العالي، خاصة أمام الحاجة الملحَّة لإطارات تقنية ذات كفاءة عالية تتولى قيادة التنمية الصناعية.

1 - نفس المرجع السابق، ص 11.

وكنتيجة لهذا الخيار، فقد مثلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 72,3% من إجمالي الطلبة المسجلين للسنة الجامعية "1987/1986م"، وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعبة التكنولوجيا لوحدها 34,4%[1].

وبالنسبة لهذا المبدأ، فإنه حقيقة ساهم في توفير إطارات لا بأس بها للتنمية الاقتصادية للبلاد، لكن مع بداية النصف الثاني من التسعينات ونتيجة تدهور النسيج الصناعي، وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وحدوث ركود شامل في الاقتصاد، انخفضت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية، وارتفعت بالمقابل في العلوم الإنسانية والآداب والحقوق والعلوم الاقتصادية وبعض العلوم الأخرى بشكل كبير أدى إلى حدوث فائض في نسبة المتخرجين وبالتالي زيادة نسبة البطالة لخريجي هذه التخصصات.

- ✓ **وظائف الجامعات الجزائرية:**

نظراً للأهمية القصوى للجامعة في المجتمع فإنَّ للجامعة الجزائرية مجموعة من الوظائف نحصرها في:

أ. **وظيفة التعليم:** يعتبر تعليم وتكوين الطلبة من الوظائف الأساسية للجامعة الجزائرية، وهذا لما لهذه الوظيفة من أهمية في تكوين الرأسمال البشري للمجتمع، وإمداده باحتياجاته من الكفاءات والإطارات اللازمة لتنميته وترقيته في مختلف المجالات، وتعمل الجامعة دوماً على تجديد نظمها وبرامجها التعليمية لتبقى وثيقة الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه، وذلك لتلبية حاجات المجتمع من الكوادر والكفاءات بما يضمن التنمية المحلية.

ويعتبر تكوين الطلبة للحصول على شهادة عليا في تخصص معين من أهم الوظائف الموكلة إلى الجامعات الجزائرية، وينقسم مسار التعليم العالي الجزائري إلى مرحلتين هما: **مرحلة التدرج:** وهي متاحة لكل الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا، والذين يرغبون في مواصلة دراستهم الجامعية، وذلك في إحدى التخصصات المفتوحة لديها، **مرحلة ما بعد التدرج:** وهي مرحلة التكوين العالي المتخصص.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التعليم العالي الجزائري هو تكوين حضوري، أي أنَّ الطالب مجبر على الحضور إلى قاعات الدراسة لمتابعة دروسه، وإلاَّ فإنَّه يتعرض للإقصاء، في حين أنَّ الجامعات في الدول المتقدمة أصبحت لا تحدها الحدود المكانية ولا الزمانية ولا حتى العمرية، حيث تقوم بتكوين طلبتها أينما كانوا وفي أي وقت أرادوا ومهما كان سنهم، وهذا في إطار ما يسمى بمؤسسات التعليم العالي الافتراضية، التي تستخدم أحدث تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتقديم أرقى تكوين لطلابها.

1 - نفس المرجع السابق.

ولهذا فيمكن القول بأنَّ الجامعة الجزائرية منعزلة نوعاً ما عن المحيط الذي تعيش فيه، من حيث متطلبات مجتمعها ومن حيث استخدامها للتكنولوجيات الحديثة التي يوفرها هذا المحيط، والتي تسمح لها بالتواصل معه.

ب. وظيفة البحث العلمي: يُعرَّف البحث العلمي على أنَّه "سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة، أو الوصول إلى حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تهم الفرد والمجتمع، فالبحث العلمي نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب لتقصي الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية"[1]. وعليه فإنَّ البحث العلمي هو نشاط ضروري لتطور العلم والمعرفة، اللذين من خلالهما تتطور الحياة البشرية، وتزدهر المجتمعات والأمم، كما أنَّ البحث العلمي من الوظائف الأساسية للجامعة، حيث يقوم به الأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا في مخابر مجهزة بكل ما تتطلبه عملية البحث من أدوات وتجهيزات، وتزداد حاجة المجتمعات إلى الدراسات والبحوث العلمية يوماً بعد يوم، وهي في سباق سريع للحصول على أكبر قدر من المعرفة والعلوم التي تكفل الراحة والرفاهية لها، كما تضمن لها التفوق والتميز.

لهذا كان الاهتمام بالبحث العلمي اتجاهاً عاماً تأخذ به المجتمعات المتقدمة على أوسع نطاق، وتسعى المجتمعات النامية إلى التوصل به إلى مواجهة مشكلاتها المختلفة، وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[2].

ج. وظيفة التنمية المجتمعية: تعتبر هذه الوظيفة كذلك من الوظائف الرئيسية للجامعة الجزائرية، ولا تقل أهمية عن الوظيفتين السابقتين، كون الجامعة جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، وهو الذي أوجدها لخدمته وترقيته، ولا يمكن لها تأدية دورها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلباته.

وأوجُه خدمة الجامعة للمجتمع كثيرة، فيمكن أن تقوم بتوعية وتثقيف أفراده من خلال التظاهرات العلمية والثقافية التي تنظمها، وأن تخدمه من خلال تقديم النصح والمشورة لمختلف مؤسساته، ويرتبط وجود هذه الوظيفة بوجود علاقات التواصل والتفاعل بين هذه المؤسسة والمجتمع الذي تنتمي إليه، فكلما كانت هذه العلاقات متينة، كلما تجسدت وظيفة الجامعة في تنمية المجتمع.

1 - محي الدين حسانة، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة اللبنانية**، لبنان: بيروت: مجلة الفكر العربي، العدد 98، سنة 1999، ص 106.

2 - حسن شحاتة، **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، مصر، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 61.

3. الجامعة كمنظومة لنشر المعرفة:

"المعرفة" هي اسم مشتق من الفعل "عرف، يعرف، معرفة فهو عارف"، وهي تشير إلى القدرة على التميز والتلاؤم، وإذا استدرجنا مفهوم المعرفة لغة، نلاحظ أنَّ المعرفة قرنت في اللغة العربية بالعلم حيث تبرز قيمة من يعرف ومن لا يعرف، كما جاء في القرآن الكريم ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لاَ يَعْلَمُوْنَ إِنَّمَاْ يَتَذَكَّرْ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ (الزمر: الآية 9).

ويعرِّفها **علي السلمي** أنها ثمرة نشاط وعمل العقل الإنساني، وتتمثل فيما يطلق عليه الآن "رأس المال الفكري" وتشمل المعرفة مختلف منتجات الفكر الإنساني من حقائق، أوصاف، تقنيات، نظريات، مفاهيم، قوانين، أطر ونماذج وغيرها من الأشكال التي تتبلور فيها مخرجات العقل الإنساني حين يتوجه لفحص ومحاولة فهم ما يحيط به من ظواهر ومتغيرات رغبة في السيطرة عليها واستثمارها لتحقيق أغراضه أو تجنب ما قد يتسبب له من أضرار ومشكلات[1].

إنَّ منظومة اكتساب المعرفة تتمثل في عمليات التعليم بكل أطواره، إلاَّ أنَّ الطور الجامعي يعد الركيزة الأساسية في تنمية المعرفة لرأس المال البشري في المجتمع، وتعتبر مؤسسات الطور الجامعي مركز الإشعاع العلمي والفكري، عصب الأمة الحيوي، أبهرتنا إنجازاتها لدى الدول الغربية كونها لا تضطلع بمهمة التكوين الأكاديمي فقط، بل أصبحت مصدر تموين هام على مستويات مختلفة الاقتصادية منها والتقنية والبشرية، حيث يتم اللجوء إليها لحل أصعب المشكلات التي تعترض طريق الحكومات ومختلف المؤسسات[2].

لقد اعتمدت الجامعة في المجتمع الغربي مبدأ التكوين النوعي الراقي، كونها لم تبق متقوقعة في حرمها بعيدة عن متطلبات مجتمعها، إذ كان لها الفضل في ابتكار أرقى التكنولوجيات وتخريج أعلى الكفاءات في العالم، تتبنى سياسة رشيدة لاكتساب كل ما هو راقٍ تقنياً واستقطاب كل من كان سامٍ فكرياً وتبني كل من كان منتجاً ابتكارياً.

وباعتبار أنَّ رأس المال المعرفي حلَّ محل رأس المال المادي، فهذا سيميز التعليم الجامعي كونه المنبع الرئيسي لطوفان المعرفة، وفي محيطها يتم تبادل المعرفة على مستوى العالم مع توافر الإنترنت والبريد الإلكتروني، الأمر الذي سيجعل معالجة المعلومات يتم في وقت قياسي لتؤدي دورها كشريك تفاعلي في عملية التعليم الجامعي.

1 - علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، مصر، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، دون طبعة، سنة 2001، ص 54.
2 - عصام الفيلالي، **مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية**، متاحة على الموقع التالي:
{http://www.kku.edu.sa/StratigicManage/Summary/Default.asp}.

إنَّ مهمة التعليم الجامعي الأساسية تنحصر في تأهيل القوى البشرية العليا، لكي تمارس هذه الأخيرة البحث العلمي وتنتج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظم وتدير المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية، فإنَّ على الجامعة أن تقوم بإعادة تغيير وتحديث سياساتها في مجال إدارة الموارد البشرية، وذلك من خلال ما يلي[1]:

- إعادة النظر في طريقة اختيار الطلاب وزيادة نسبة المقبولين منهم؛
- إعادة النظر في اختيار طلاب الدراسات العليا؛
- إعادة النظر في المناهج التعليمية لمرحلة التدرج وما بعدها؛
- إعادة النظر في تأهيل الأساتذة والمؤطرين والإداريين.

والجامعة في ظل القرن الحالي هي منظومة متكاملة يمكن النظر إليها وفق المداخل التالية:

- وحدة إنتاجية تسعى لتحقيق الكفاءة وتوطيد العلاقات الإنسانية؛
- هيكل اجتماعي مركب ومعقد؛
- منظومة سلوكية، ومركز لاتخاذ القرارات؛
- تدار بتحليل المنظومات والتصدي لمشاكل المجتمع؛
- منظومة ديناميكية تحقق التوازن والتكامل مع المجتمع بما يضمن التنمية المستدامة.

وباعتبار أنَّ الوظيفة الأساسية للجامعة في عصر المعرفة هي نشر واكتساب المعرفة المكثفة، إذ أنَّها تعتبر مؤسسة تخلق المعرفة وهذا ما يوضح في الشكل التالي:

1 - فريد النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، مصر، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص 120.

الشكل رقم 01: الجامعة كآلية لنشر المعرفة

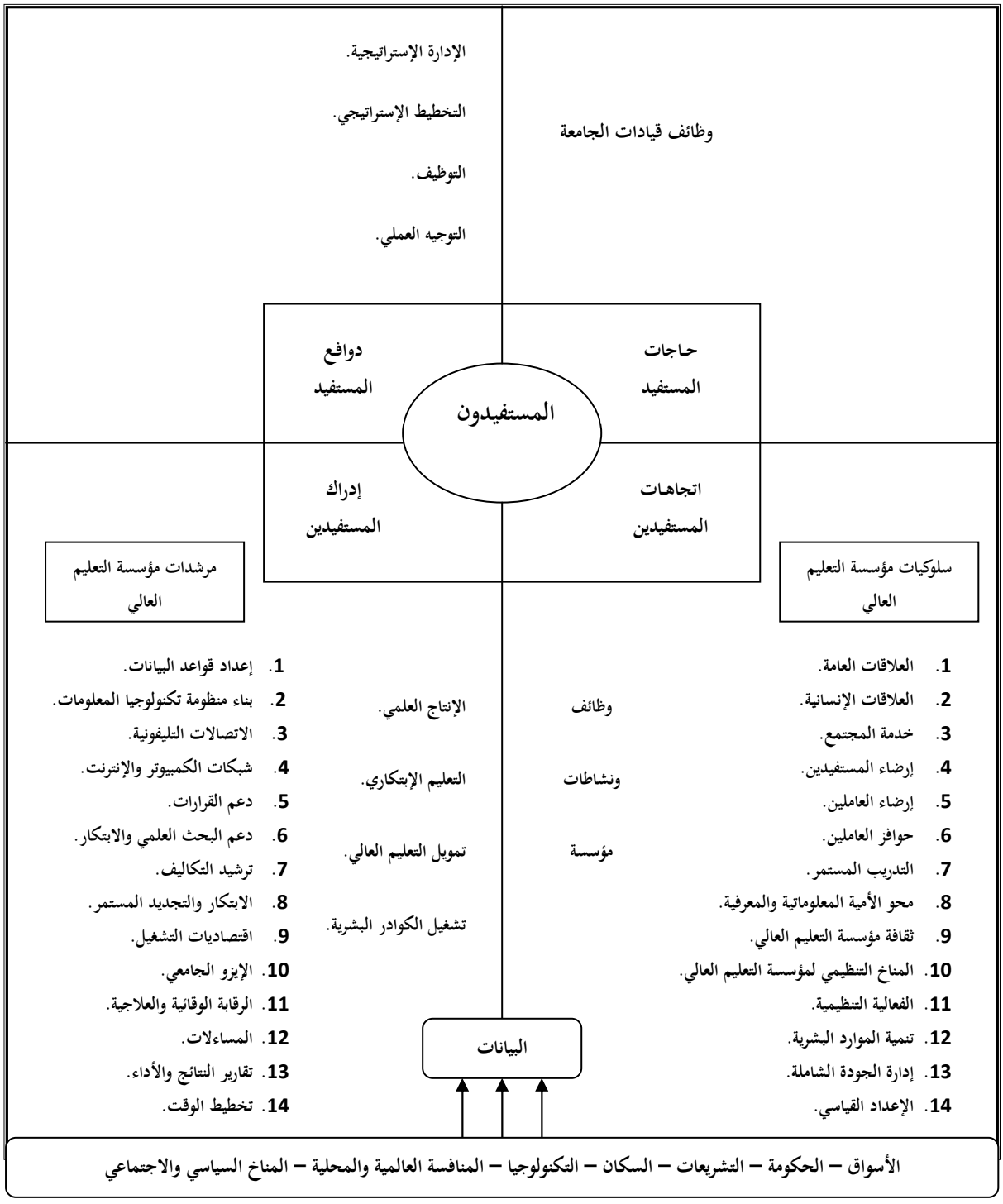

المصدر: فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، مرجع سابق الذكر، ص 121،

إذا نظرنا إلى واقع الجامعات في الوطن العربي مثلاً نجدها بصفة عامة حديثة العهد فثلاثة أرباع هذه الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر 57% منها الخمسة

عشر عاماً، وهذا لأنَّ هذا النوع من المؤسسات تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية ودورها المعرفي، وفي عصرنا الحالي (عصر المعرفة) نجد الجامعات في الوطن العربي مازالت تعاني من مشاكل عدة تؤثر على نوعية التعليم فيها منها انخفاض الإنفاق العام، ومن ثم الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وهذا بسبب التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته، لكن هذا الوضع أمام التحديات العالمية فرض العديد من التحديات للجامعة وأضحت الآن محطة مراجعة رئيسية من قبل العديد من الدول.

4. حتمية مواكبة الجامعة لعصر المعرفة:

لقد نمت الجامعات في دول العالم المتقدمة منها والنامية بشكل لا يستهان به، ورغم ما خططت له من سياسات لتحسين التعليم فيها وجودته إلاَّ أنَّ قضية الجودة النوعية لم تحقق بعد في العديد من الدول خاصة العربية، وهذا ما يجسده اكتظاظ بعض هذه الجامعات بالطلبة وقدم المناهج التعليمية وغياب التعليم التعاوني وحل المشكلات بطريقة إبداعية وإنتاج طلبة ذوي معرفة ومهارة محدودة[1].

لذا وجب إعادة النظر في التعليم الجامعي بداية من إزالة المركزية والاستقلالية والمشاركة الفعالة للأطراف المحلية المعنية بالعملية التعليمية، والالتزام بالتخطيط طويل الأمد الذي يعتمد على التحليلات الدقيقة والتنبؤية والانطلاق من فهم المجتمع القائم على المعرفة، مع توافر تقنيات متطورة تقدم للطلبة تدريباً مميزاً وفائقاً بهدف تطويرهم مهنياً، وهكذا تصبح العملية التعليمية أكثر فعالية وجدوى في تكلفتها، وقد استجابت بعض الجامعات للتحدي المتمثل في تخريج طلبة متميزين يمكنهم أن يكونوا محل منافسة في سوق العمل وركيزة للتنمية المجتمعية، وذلك من خلال:

- إعادة توجيه المنهج والبيئة التعليمية بما يتناسب مع قدرات الطالب واحتياجاته؛
- استثمارات متلاحقة في مجال تقنيات الأقراص المدمجة التفاعلية وشبكات الحاسوب؛
- دراسات حالة وإدارة مشروعات التطوير والتدريب لتنمية الموارد البشرية؛
- التدريب والتعليم المستمر بما يتيح إعطاء الكفاءة المهنية بعداً جديداً.

ويمكن الحكم على أنَّ أداء الجامعات مواكب لعصر المعرفة تحت مجموعة من المساغات تتمثل في[2]:

- ✓ **جودة التعليم الجامعي:** وهذه الجودة لا يجب أن تتوقف على مسألة التوافر فقط، بل على الجدارة العلمية والاستحقاق والمرونة وإتاحة الفرص للطلبة للتحرك الأفقي والرأسي من أجل تعزيز قدراتهم؛

1 - عدنان بدران وآخرون، **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 148.
2 - نفس المرجع السابق، ص 149- 150.

- ✓ **التمويل المستديم:** حيث هناك عدم توافق بين الإنفاق الحكومي على الجامعات وبين تزايد التحاق الطلبة فيها، لذا يجب دراسة إصلاحات تمويل التعليم الجامعي، وهذا يقع على عاتق الدولة بوجه الخصوص، كون معظم هذه الجامعات تديرها الحكومات ويمولها القطاع العام، رغم ذلك فإنَّ الدولة في ظل عصر المعرفة واستخدام التقنية الفائقة، لا تقدر على هذا التمويل كله، وهذا يوجب على هذه المؤسسات أن تبحث على مصادر تمويلية أخرى؛
- ✓ **التكامل ونشر المعرفة:** لقد نجحت بعض الجامعات الدولية (الأمريكية مثلاً) في جمعها بين التعليم الجامعي والدراسات والبحوث فصارت مراكز للتميز البحثي، وهذا ما عزز أبحاث الدراسات العليا وتمويلها وتقديم أطروحات دكتوراه وما تأتى منها من قوة خلق المعرفة الجديدة ونقلها إلى الطلبة والمجتمع من خلال التعليم الموسع مدى الحياة، وتعاقد مراكز البحوث والتطوير مع وسائل الإنتاج.

5. الاستثمار في التعليم العالي مدخل لمجتمع المعرفة:

نتيجة للعلاقة الواضحة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن التعليم يعتبر مجالا جيداً للاستثمار باعتباره من أهم عناصر الإنتاج الذي يؤدي إلى عائد فردي واجتماعي يفوق العائد الاقتصادي.

ومن هنا ظهرت فكرة الاستثمار في التعليم التي كانت مع بداية الستينات بظهور النظرية الاستثمارية للتعليم للتعليم والتي ترى أن التربية عملية استثمارية مجدية تتفوق في عائداتها المستقبلية على تكلفتها الراهنة[1].

ويشار كذلك إلى أن الاستثمار في التعليم مرادف للاستثمار في الإنسان فالتربية والتعليم أداة بناء البشر ومن خلالهما يكتسب الإنسان المهارات والمعارف اللازمة للإنتاج، ومن خلال التعليم يستطيع أن ينمي قدراته وإمكاناته[2].

وبما أننا نعلم وبشكل عام أنه كلما كانت المنفعة مساوية أو زادت عن الثمن المدفوع كلما أعتبر الاستثمار جيداً، وحين نطبق ذلك على الإنسان نجد وبصورة بسيطة أن منفعة الفرد المتعلم في زيادة إنتاجيته، فالإنفاق على الموارد المستخدمة في تحصيل التعليم يعتبر استثمارا يؤدي إلى منافق مستقبلية، ويمكن تطبيق الاستثمار على التعليم العالي والذي له الأثر الأكبر في تحقيق الاستثمار الأمثل للعملية التعليمية باعتباره يأخذ المرحلة الحاسمة والحرجة من مراحل تعليم الطلبة لتنقلهم فيما بعد لمرحلة الإنتاج والمساهمة في المجتمع.

1 - الزهراني، سعد عبد الله بري، **العوامل المؤثرة في الطلب على التعليم العالي واختيار الجامعة والتخصص: دراسة ميدانية على طلاب جامعة أم القرى**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 11، سنة 1997، ص265.

2 - فاروق عبده، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الأردن: دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص278.

إنَّ أحد أهم التوجهات الرئيسية التي كشف عنها تقرير العلوم العالمي world science report لسنة 1996م والذي أعدته اليونسكو هو غياب التناسق والتماثل في توزيع العلوم حول العالم، إذ نرى أن الدول النامية مجتمعة هي المسؤولة عما نسبته 10% من الإنفاق الكلي على البحث والتطوير، بينما ينسب إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما نسبته 85%، وفيما تنفق الدول الصناعية ما بين 2% و3% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير فإن دول الجنوب لا تنفق إلا كسراً صغيراً من هذا الرقم، على سبيل المثال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بلغت نسبة الاستثمار 0.4% أو أقل، بل إن بعض الدول التي تتمتع بتجمعات علمية مهمة مثل البرازيل والصين فإنها لا تقدر أن تخصص أكثر من 0.7%، وتتكرر القصة نفسها إذا ما أخذنا عدد العلماء والمهندسين العاملين، فرغم أن نحو 25% من العلماء موجودون في الدول النامية فإن الأرقام الإقليمية تظهر اختلالا واضحا، فمثلا يوجد في دول الاتحاد الأوربي عالمان لكل ألف نسمة والولايات المتحدة 3.7، واليابان 4.1 علماء لكل ألف نسمة، إلا أن الأرقام الخاصة بالدول النانية متدنية للغاية بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد النسبة في دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية تقل عن 0.1%.

بينما أنفقت البلدان العربية عن التعليم الجامعي في عام 1992 ما مجموعه 396 مليار دولار كان نصيب الجامعات منها 3.71 بليون دولار، أي ما يعادل 0.8% من الدخل الاجمالي العربي الذي بلغ 489 بليون دولار لذلك العام، وطبعاً تتفاوت الدول العربية في نسبة الانفاق بناء على متغيرات كل دولة وظروفها الاقتصادية والمجتمعية.

وهنا تبرز أهمية الالتزام الواضح من قبل الحكومات والسياسيين بالأداء التعليمي وضرورة الاستثمار الواسع في بناء القدرات وتقوية البنية التحتية العلمية وتطوير الموارد البشرية. حيث اعتبر الكثير أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، وأن الاستثمار في التعليم خاصة التعليم العالي هو أفضل أنواع الاستثمارات على الإطلاق لأن العملة (مثلا الدولار) التي تنفق على تنمية الموارد البشرية يحقق في الغالب الأعم عائداً يفوق كثيراً عائد تلك العملة (الدولار) التي أنفقت على أي شكل آخر من أشكال الاستثمار. وهذا ما أكده "ألفرد مارشال" في كتابه "أصول الاقتصاد" حين قال "أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأنه بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته ليوفر الحياة الكريمة له"[1].

1 - عريفج، سامي سلطي، **الجامعة والبحث العلمي**، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2001، ص 173.

ومن منطلق أهمية الاستثمار في التعليم العالي زاد اهتمام الاقتصاديين بالاستثمار في هذا المجال، ويمكن تلخيص بعض الأسباب التي دفعت الاقتصاديين على اعتبار التعليم العالي استثماراً حقيقياً ومثمراً لرؤوس الأموال وهي[1]:

- أن التعليم يزيد من دخل الأفراد وأرباحهم، وييسر لهم الحصول على الأعمال والوظائف، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازداد مستوى دخله، وهذا ما أكدته الدراسات التي أجريت في هذا المجال حين أظهرت أنَّ إنتاجية الفرد المتعلم أفضل من غيره بكثير، ومن هذه الدراسات الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت المقارنة بين إنتاجية المزارعين المتعلمين بغيرهم تعليماً فتوصلت أن إنتاجية المزارعين المتعلمين أفضل بكثير من إنتاجية غيرهم، وفي دراسة أخرى أظهرت نتائجها أن الزيادة في إنتاجية العمل يرجع إلى زيادة مستوى التعليم.
- أن التعليم يقدم للمجتمع عوائد إنتاجية كبيرة عن طريق البحث العلمي ووسائله وما ينجم عنه من نتائج كبيرة تعود بالفائدة على الفرد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.
- أن التعليم هو الذي يتعهد بإعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكده "فريدريك هاربيسون" حين أشار على تكوين الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي لنمو الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم.
- أن التعليم يزيد قدرة الفرد على التكيف بالنسبة للتوافق مع ظروف العمل والوظائف المرتبطة بالنمو الاقتصادي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدرته على التكيف مع الظروف والأعمال الجديدة.

6. أهمية الجامعات في ترقية المجتمعات:

تعدُّ الجامعة قاعدة عريضة من المعارف لتوفير النظرة الشاملة وتزويد المتعلم بالمعرفة التي تجعله ذا كفاءة عالية يصلح لمقولة الشخص المناسب في المكان المناسب.

فالجامعات لطالما اعتمدت في المجتمع الغربي مبدأ التكوين النوعي الراقي، هذه الجامعات التي لم تبق متقوقعة في حرمها بعيدة عن متطلبات مجتمعها، لها الفضل في ابتكار أرقى التكنولوجيات، وتخريج أعلى الكفاءات في العالم، تتبنى سياسة رشيدة لاكتساب كل ما هو راقٍ تقنياً واستقطاب كل من كان سامٍ فكرياً، وتبني كل من كان منتجاً ابتكارياً.

فالجامعات تسعى إلى صناعة أجيال المستقبل ويعتبر استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة

1 - الغافري راشد بن سليمان، **الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في إعداد القوى البشرية المدربة**، الأردن: جامعة اليرموك، مؤتمر كلية التربية السادس، نوفمبر 2005، ص5.

المجالات وقد قيل: "إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة". وقد تعتبر حاجة المجتمع للجامعة مبررا لوجودها حيث قيل: "إن الجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها"[1].

ولقد انتقدت الجامعة في الوطن العربي من البعض بقولهم: "ومن أهم مظاهر التخلف في الوطن العربي هو تخلف هذه المؤسسة التي نسميها الجامعة. فليس هناك من المحيط إلى الخليج جامعة واحده بالمفهوم الحديث للجامعة، فإن ما نسميها بالجامعات ليست إلا مدارس للتعليم العالي يمارس فيها التعليم بواسطة التلقين والتبشير والوعظ ودراسة الكتب الكلاسيكية فقد أفرزت هذه الجامعات قيادات هزيلة لم تتمكن من إحراز أي تغيير جذري في البنية التحتية للمجتمع العربي، كما أنها لم تتمكن من القيام بالثورة العلمية، هذه الثورة الضرورية لانتشال الإنسان العربي من كهوف الأسطورة إلى شمس المعرفة"[2].

وهناك من أكد أنَّ: "التعليم يوظف عندنا لإعادة إنتاج التخلف". لأن نوع الفرد يتوقف على ما تقدمه له المؤسسة التعليمية. وقد عقدت ندوة في عمان تحت عنوان "حول التعليم العالي الذي تريده" واعتبرت الندوة "أن التعليم العالي كنظام متكامل يشمل الجامعات والمعاهد العليا والكليات والمؤسسات البحثية والمراكز العملية المتخصصة، هو العمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لأي أمة من الأمم[3].

إن الجامعة تلعب دورًا حيويًا بين الأمم وللجامعة مكانة حقول الاستثمار كونها تقدم محصولاً من الطلبة الممتازين على حسب ما تم زرعه من قيم ومعارف في تلقين الطلبة بما يحتاجه مجتمعنا من طلبة قياسا بمعايير الأصالة والقيم المجتمعية بما يخدم المجتمع وفقاً لمعايير العولمة. بدلاً من التشديد على المفهوم الأكاديمي التقليدي للجامعات". وبهذا تعكس الجامعة العربية المجتمع العربي.

إن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمرا اختياريا كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع، وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشرى، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة.

1 - عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1991، ص 168.
2 - وعد العسكري، **دور الجامعة في المجتمع**، مقالة إلكترونية على موقع الدكتور أحمد أبو مطر، متاحة على الموقع التالي:
{http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=113120}
3 - نفس المرجع السابق.

والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى، وهى في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا تتواجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث أنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه"[1].

1. ما يجب على الجامعات لخدمة المجتمعات:

- ✓ ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.
- ✓ توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية.
- ✓ تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.
- ✓ مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
- ✓ ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
- ✓ تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع حول أهمية التعليم للحياة وضرورة العمل على استمراريته لأن عملية التعليم دائمة غير محددة بزمان أو مكان.
- ✓ تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاف بالبرامج النظامية.
- ✓ تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات،ملتقيات، ندوات، ورش عمل).
- ✓ الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة وتوفير المتعلمين المدربين كماً وكيفاً.
- ✓ إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم من الحفظ والاستظهار إلى التفكير والابتكار.
- ✓ توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية.
- ✓ تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسجلة بعلوم المستقبل ومتقنة لتقنيات العصر وقادرة على الإنتاج بمعدلات عالية.

1 - طارق عبد الرؤوف محمد عامر، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**، متاحة على الموقع التالي: www.aou.edu.jo.net، ص 11.

- ✓ العمل على أن يكون هناك شراكة فعلية بين الجامعات و بين مؤسسات القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم والسياحة والتشغيل وحتى القطاعات العسكرية والأمنية لإنشاء مراكز بحوث لهذه الجهات داخل أروقة الجامعة وتجرى فيها التجارب والدراسات وتنطلق منها السياسات الخاصة بمثل تلك المؤسسات.
- ✓ عمل الجامعة على فلسفة تقوم على أن يشعر الطالب بتقدير واحترام واهتمام من الجامعة لحظة دخوله فيها إلى غاية تخرجها منها ومساعدته في كل خطوة يخطوها وتقدير كل اهتماماته، فعندما يشعر الطالب بتقدير الجامعة له يدرك قيمتها ويدرك قيمة النجاح والتفوق فيها.
- ✓ العمل على غرس روح المسؤولية لدى طلاب الجامعات وعلى ضرورة البحث على الحلول لكل المشاكل الآنية والمستقبلية التي تواجه المجتمع المحيط بها.
- ✓ منح جامعاتنا فرصة أكبر للتغيير والتجديد وان تعاد قراءة مهامها وسياساتها بطريقة تجعلها أكثر انفتاحاً على المجتمع وخدمته.

خاتمة البحث:

من خلال هذا البحث يتبين لنا أهمية دور الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات لأنها المكان الذي يصقل المواهب البشرية لتقوم بخدمة مجتمعها، وما الثورة التي في العالم اليوم من تطور في المجال الصناعي أو الاتصالي أو الزراعي إلا نتاج الجامعات والبحوث والدراسات التي قدمتها. والجامعة في أي مجتمع هي مشعل النور والمكان الذي ينطلق منه طريق التقدم والرقي.

كذلك استخلصنا أن الجامعات لا يقتصر دورها في علاج المشكلات في الحالات السلمية بل تلعب دوراً أيضاً في ميادين الحرب والدمار وصناعة القنابل والآلات ومختلف الاختراعات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. إن الجامعة تعتبر استثمار في الموارد البشرية ولا يقل أهمية هذا الاستثمار عن رأس المال المادي بل إن رأس المال البشري أكثر أهمية فبناء مدارس ومستشفيات ومصانع أمر سهل لكن تكوين الموارد البشرية التي تدير هذه المؤسسات صعب.ويعتبر التعليم الجامعي هو بحق أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد الدول النامية على اللحاق بركب الحضارة الحديثة المتسارعة فهي "الجامعة" من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والحضاري والاجتماعي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

مراجع البحث:

1. محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989.

2. محمود سعود، فطان سرحان، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي**، الأردن: وزارة الثقافة الأردنية،

سنة 1994.

3. رابح تركي، **أصول التربية والتعليم في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 1990.

4. محي الدين حسانة، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة اللبنانية**، لبنان: بيروت: مجلة الفكر العربي، العدد 98، سنة 1999.

5. حسن شحاتة، **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، مصر، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، سنة 2000.

6. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحات، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، سنة 2006.

7. علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، مصر، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، دون طبعة، سنة 2001.

8. فريد النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، مصر، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1999.

9. عدنان بدران وآخرون، **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2000.

10. الزهراني، سعد عبد الله بري، **العوامل المؤثرة في الطلب على التعليم العالي واختيار الجامعة والتخصص: دراسة ميدانية على طلاب جامعة أم القرى**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 11، سنة 1997.

11. فاروق عبده، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الأردن: دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2002.

12. عريفج، سامي سلطي، **الجامعة والبحث العلمي**، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2001.

13. الغافري راشد بن سليمان، **الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في إعداد القوى البشرية المدربة**، الأردن: جامعة اليرموك، مؤتمر كلية التربية السادس، نوفمبر 2005.

14. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1991.

15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، من سنة 1962 إلى سنة 2002.

16.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 1983/09/24.

17. Morineau Manager, **la construction des objectifs innovation dans la formation des enseignants mediaformation**, collectif, France, Paris, Année 1985.

18.عصام الفيلالي، مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية، متاحة على الموقع التالي:
{http://www.kku.edu.sa/StratigicManage/Summary/Default.asp}.

19.وعد العسكري، **دور الجامعة في المجتمع**، مقالة إلكترونية على موقع الدكتور أحمد أبو مطر، متاحة على الموقع التالي: { http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=113120}

20.طارق عبد الرؤوف محمد عامر، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**، متاحة على الموقع التالي: www.aou.edu.jo.net.